دور التمويل متناهي الصغر فى التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية

د/ سلوى عامر خضر

باحث اول – معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية

مقدمة :

اثبتت المرأة المصرية انها قادرة على تحمل المسئولية فى مختلف المجالات ، وفى كل المراكز التى تقلدتها . وقد تضمنت إستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ قضايا المرأة بكل محاورها ، ويأتى على راسها زيادة تمكين المرأة اقتصاديا وذلك من خلال تحسين نسبة مشاركة المرأة فى العمل ورفع نسبة المشروعات الموجهة للمرأة .

ويؤدى التمكين الاقتصادى للمرأة الى تنمية قدراتها وتوسيع خيارات العمل امامها وزيادة مشاركتها فى قوة العمل وتحقيق تكافؤ الفرص فى كافة القطاعات بما فى ذلك القطاع الخاص ، وذلك من خلال تمكين المرأة من تملك وادارة مشروعات جديدة او تطوير مشروعات قائمة . وتسعى الدولة فى اطار الدعوة لتمكين المرأة المصرية الى تحقيق هذا التمكين فى المجال الاقتصادى من خلال تفعيل مشاركة المرأة فى مجال المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وذلك فى المجالات العديدة التى يمكن ان تسهم فيها المرأة فى هذا المجال بداية من المشروعات متناهية الصغر للمرأة الريفية والفقيرة مرورا بمشروعات الصناعات المغذية والمشروعات الخدمية بما يحقق رفع مساهمتها فى قوة العمل ومواجهة مشكلة البطالة وما يترتب على ذلك من زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع .

وقد أولت الدولة اهتماما خاصا من اجل التمكين الاقتصادى للمرأة المصرية بصفة عامة والريفية بصفة خاصة حيث تعتبر اكثر شرائح المجتمع احتياجا لاوجة الرعاية والمساندة حتى تتمكن من اداء دورها تجاه اسرتها والمجتمع وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لاقامة المشروعات متناهية الصغر الخاصة بالمرأة بصفة عامة والريفية بصفة خاصة لتوفير فرص عمل دائمة ومؤقتة لتحسين الظروف المعيشية للمرأة الريفية ولتمكينها اقتصاديا .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث فى سعى الدولة إلى زيادة التمكين الاقتصادى للمرأة بصفة عامة والريفية بصفة خاصة فى مصر إلا أن الخصائص والسمات العامة للمرأة الريفية تعوق ذلك متمثلة فى انخفاض حجم القوى العاملة للإناث بالنسبة لإجمالى حجم القوى العاملة بالريف ، وارتفاع نسبة البطالة بين الإناث الريفيات مقارنة بالذكور ، هذا بالإضافة إلى ان الغالبية العظمى من الاناث غير المشتغلات متعلمات وحاصلات على مؤهل متوسط وجامعى وفى الفئة العمرية مابين (١٥-٣٩ عام)[١] وهما المستوى التعليمى والفئة العمرية التى يجب أن تكون قاطرة التنمية فى مصر . هذا إلى جانب أن غالبية الإناث بالريف يعملن فى القطاع الزراعى ولحساب الاسرة وبدون اجر مما يؤدى الى انخفاض دورهن فى الدخل الاسرى . وتزداد المشكلة تعقيدا بعدم توفر التمويل اللازم لتشغيل الاناث فى الريف مما يؤثر فى فرص التمكين الاقتصادى لهن وبالتالى يقلل من دور المرأة الريفية فى التنمية .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى زيادة التمكين الإقتصادى للمرأة الريفية وذلك بتملكها وإدارتها والعمل بالمشروعات متناهية الصغر ويتم ذلك من خلال رفع كفاءة التمويل لتلك المشروعات . ولتحقيق ذلك فإنة من الأهمية بمكان التعرف على الوضع الراهن للمرأة الريفية وذلك من خلال دراسة الخصائص والسمات العامة لها ، وأثر تلك الخصائص على التمكين الإقتصادى للمرأة الريفية . هذا بالإضافة إلى دراسة دور التمويل متناهى الصغر من بعض المصادر الرسمية غير المصرفية – الصندوق الاجتماعى للتنمية ، صندوق التنمية المحلية

– فى التمكين الاقتصادى للمرأة بصفة عامة والريفية بصفة خاصة ، إلى جانب دراسة اهم الملامح العامة للسياسة الإقراضية للمشروعات متناهية الصغر. وأخيراً مشاكل ومعوقات التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية من خلال تمويل المشروعات متناهية الصغر ومقترحات حلها .

الاسلوب والطريقة البحثية :

يعتمد البحث فى تحليل البيانات وعرض ما يتوصل اليه من نتائج على الاسلوبين الوصفى والكمى متمثلا فى معادلات الاتجاه الزمنى العام ، ومعدل النمو السنوى ، والمتوسطات والنسب المئوية، وكذلك اسلوب التحليل العنقوى Cluster Analysis بهدف تقسيم محافظات الجمهورية داخل مجموعات متجانسة وفقا لعدد المشروعات متناهية الصغر الموجهة للمرأة.

مصادر البيانات :

يعتمد البحث على بيانات ثانوية منشورة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، واخرى غير منشورة من مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بالصندوق الاجتماعى للتنمية وصندوق التنمية المحلية .هذا بالاضافة الى لقاءات شخصية مع المسئولين فى الصندوق الاجتماعى للتنمية وصندوق التنمية المحلية للحصول على بيانات متعلقة بالسياسة الاقراضية للصندوقين، وكذلك اهم المشاكل والمعوقات التى تؤثر فى تمويل المشروعات متناهية الصغر .

نتائج البحث

اولا : الوضع الراهن للمرأة الريفية فى مصر :

يهتم الجزء التالى بالتعرف على الوضع الراهن للمرأة الريفية كقوة بشرية عاملة فى الريف المصرى ، وذلك من خلال دراسة الخصائص والسمات العامة لها سواء من ناحية الحالة التعليمية ، وهيكل التركيب العمرى ، والحالة العملية ، والنشاط الاقتصادى، والمهن الرئيسية التى تعمل بها فى الريف . واثر ذلك على التمكين الإقتصادى للمرأة الريفية وتفعيل دورها فى التنمية الريفية وذلك على النحو التالى :

١– **الحالة التعليمية :** تشير بيانات جدول (١) الى ان اجمالى قوة العمل بالريف المصرى عام ٢٠١٧ بلغ حوالى ١٧,١ مليون نسمة تتوزع بنسبة ٢٣,٧% للامية ،١٠,٥% يقرا ويكتب وشهادة محو امية ،٥٤,١ %مؤهل متوسط وفوق متوسط ،١١,٧ % مؤهل جامعى وفوق جامعى وذلك من اجمالى قوة العمل بالريف المصرى . اما بالنسبة لجملة عدد الاناث فى قوة العمل فقد بلغ عددهن حوالى ٣,٩٨ مليون نسمة يمثلن حوالى ٢٣,٤ %من اجمالى قوة العمل بالريف ، تتوزع وفقا للحالة التعليمة للاناث بنسبة ٢٧,٦ % للامية ،٤,٥ % تقرا وتكتب وشهادة محو امية ، ٥٢,٢ % مؤهل متوسط وفوق متوسط ،١٥,٧ % مؤهل جامعى وفوق جامعى . اما فيما يتعلق بالمشتغيلات من الاناث فى قوة العمل فقد بلغ عددهن حوالى ٣,٢٣٤ مليون نسمة يمثلن حوالى ٨١,٢ % من اجمالى قوة العمل النسائى فى الريف ، تتوزع الاناث المشتغلات بنسبة ٣٣,٥ % للامية ، ٥,٣ % تقرا وتكتب وشهادة محو امية ،٤٨,٦ % مؤهل متوسط وفوق متوسط ، ١٢,٦ %مؤهل جامعى وفوق جامعى .

واخيرا فان عدد الاناث غير المشتغلات (المتعطلات) فقد بلغ عددهن حوالى ٧٤٩ الف نسمة يمثلن حوالى ١٨,٨ % من اجمالى قوة العمل النسائى فى الريف ، تتوزع الاناث غير المشتغلات بنسبة ٢,٣% للامية ، ٠,٩ % تقرا وتكتب وشهادة محو امية ، ٦٧,٤% مؤهل متوسط وفوق متوسط ، ٢٩,٤ % مؤهل جامعى وفوق جامعى .

ومما سبق يتضح ان اجمالى قوة العمل وعدد الاناث فى قوة العمل وعدد المشتغلات وغير المشتغلات من الاناث يختلف من حالة تعليمية الى اخرى الا انه وبصفة عامة تبين ان عدد الاناث غير المشتغلات (المتعطلات) اكثر تركيزا فى حالتى التعليم المتوسط والجامعى وفوق الجامعى حيث بلغت نسبة البطالة بهم

حوالى ٩٦,٨ % وذلك من جملة الاناث المتعطلات فى الريف المصرى ، وهذا يوضح اهمية الدور الذى يجب ان تقوم بة الدولة فى الحد من مشكلة البطالة وزيادة التمكين الإقتصادى للمرأة وذلك من خلال توفير القروض الميسرة لهن وتشجيعهن على تبنى وانشاء وادارة المشروعات متناهية الصغر وما يمكن ان تقوم بة من دور فعال فى الحد من مشكلة البطالة هذا من جانب . وكذلك تنشيط التنمية الريفية وما يمكن ان تلعبة فى الارتقاء بمستوى كفاءة الاقتصاد المصرى خاصة ان هذة الفئة التعليمية يمكن توجيهها واعادة تدريبها من خلال برامج موجهة .

جدول (١) : اعداد قوة العمل والمشتغلين والمتعطلين بالاف نسمة والاهمية النسبية للاناث حسب الحالة التعليمية فى الريف المصرى عام ٢٠١٧ .

	الحالة التعليمية	امى	يقرا ويكتب وشهادة محو امية	مؤهل متوسط وفوق متوسط	مؤهل جامعى وفوق جامعى	الاجمالى العام
قوة العمل (١٥-٦٤)	اجمالى (ذكور واناث)	4046	1785	9230	1990	17051
	%	23.7	10.5	54.1	11.7	100.0
	عدد الاناث	1099	178	2078	628	3983
	الاناث الى اجمالى الاناث %	27.6	4.5	52.2	15.7	100.0
	الاناث الى اجمالى قوة العمل %	6.4	1.0	12.2	3.7	23.4
المشتغلين (١٥-٦٤)	اجمالى (ذكور واناث)	3968	1769	8057	1587	15381
	عدد الاناث	1082	171	1573	408	3234
	نسبة الاناث الى اجمالى الاناث %	33.5	5.3	48.6	12.6	100.0
	نسبة الاناث الى اجمالى قوة العمل %	6.3	1.0	9.2	2.4	19.0
	نسبة الاناث المشتغلات الى الاناث فى قوة العمل%	27.2	4.3	39.5	10.2	81.2
المتعطلين (١٥-٦٤)	اجمالى المتعطلين (ذكور واناث)	78	16	1173	403	1670
	عدد الاناث المتعطلات	17	7	505	220	749
	نسبة الاناث الى اجمالى الاناث المتعطلات %	2.3	0.9	67.4	29.4	100.0
	نسبة الاناث الى اجمالى المتعطلين %	1.0	0.4	28.3	12.3	44.9
	نسبة الاناث المتعطلات الى الاناث فى قوة العمل%	0.43	0.18	12.68	5.52	18.80

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة ،عام ٢٠١٨ .

٢- هيكل التركيب العمرى : توضح بيانات جدول (٢) ان اجمالى قوة العمل بالريف المصرى حسب فئات السن عام ٢٠١٧ بلغ حوالى ١٧,١ مليون نسمة تتوزع بنسبة ٧,٤% للفئة الاولى، ٣٢,٠ % للفئة الثانية ،٢٣,٦ % للفئة الثالثة ،١٨,٠ % للفئة الرابعة ،١٤ % للفئة الخامسة ، ٥ % للفئة السادسة وذلك من اجمالى قوة العمل بالريف المصرى . اما بالنسبة لجملة عدد الاناث بقوة العمل فقد بلغ عددهن ٣,٩٨ مليون نسمة يمثلن حوالى ٢٣,٤ % من اجمالى قوة العمل بالريف، تتوزع وفقا للفئات العمرية للاناث بنسبة ٩,١ % ،٣٨,٦ % ، ٢٢,٤ % ، ١٥,٧ % ، ١١,٢% ، ٢,٩% للفئات الست على الترتيب . اما فيما يتعلق بالمشتغلات من الاناث فقد بلغ عددهن ٣,٢٣٤ مليون نسمة يمثلن حوالى ٨١,٢ % من اجمالى قوة العمل النسائى فى الريف ، يتوزعن وفقا للفئات العمرية بنسبة ٨,٨ % للفئة الاولى ، ٣٢,٨% للفئة الثانية ، ٢٢,٥% للفئة الثالثة ، ١٨,٤% للفئة الرابعة ، ١٣,٨ % للفئة الخامسة ، ٣,٦ % للفئة السادسة . واخيرا فان عدد الاناث غير المشتغلات (المتعطلات) فقد بلغ عددهن حوالى ٧٤٩ الف نسمة يمثلن حوالى ١٨,٨% من اجمالى قوة العمل فى الريف ، يتوزعن وفقا للفئات العمرية بنسبة ١٠,٥% ، ٦٣,٦% ، ٢١,٩% ، ٣,٩% ، ٠,٠١٣% ، للفئات الخمس الاولى على الترتيب.

جدول (٢) اعدد قوة العمل والمشتغلين والمتعطلين بالاف نسمة والاهمية النسبية للاناث حسب فئات السن فى الريف المصرى عام ٢٠١٧.

	فئات السن	الفئة الاولى ١٥-	الفئة الثانية ٢٠-	الفئة الثالثة ٣٠-	الفئة الرابعة ٤٠-	الفئة الخامسة ٥٠-	الفئة السادسة ٦٠-	الاجمالى العام
قوة العمل (٦٤-١٥)	اجمالى (ذكور واناث)	1260	5454	4017	3073	2384	863	17051
	%	7.4	32.0	23.6	18.0	14.0	5.0	100.0
	عدد الاناث	364	1538	892	625	448	116	3983
	نسبة الاناث الى اجمالى الاناث %	9.1	38.6	22.4	15.7	11.2	2.9	100.0
	نسبة الاناث الى اجمالى قوة العمل %	2.1	9.0	5.2	3.7	2.6	0.7	23.4
المشتغلين (٦٤-١٥)	اجمالى (ذكور واناث)	1060	4233	3809	3035	2382	863	15382
	عدد الاناث	285	1062	728	596	447	116	3234
	نسبة الاناث الى اجمالى الاناث %	8.8	32.8	22.5	18.4	13.8	3.6	100.0
	نسبة الاناث الى اجمالى قوة العمل %	1.7	6.2	4.3	3.5	2.6	0.7	19.0
	المشتغلات الى اجمالى قوة العمل للاناث %	7.2	26.7	18.3	15.0	11.2	2.9	81.2
المتعطلين (٦٤-١٥)	اجمالى (ذكورواناث)	200	1221	208	38	2	0	1669
	عدد الاناث	79	476	164	29	1	0	749
	نسبة الاناث الى اجمالى الاناث المتعطلات %	10.5	63.6	21.9	3.9	0.013	-	100.0
	نسبة الاناث الى اجمالى المتعطلين %	4.7	28.5	9.8	1.7	0.1	-	44.9
	الاناث المتعطلات الى الاناث فى قوة العمل %	1.98	11.95	4.12	0.73	0.03	-	18.80

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، عام ٢٠١٨

ومما سبق يتضح اختلاف نسبة البطالة وعدد غير المشتغلات من الاناث بالريف المصرى من فئة عمرية الى اخرى الا انها اكثر تركيزا فى الفئات الثلاث الاولى ما بين سن ١٥-٣٩ سنة حيث تمثل حوالى ٩٦ % من اجمالى الاناث المتعطلات فى الريف المصرى وهى الفئات العمرية الاكثر قدرة على دفع عجلة التنمية الريفية وزيادة التمكين الإقتصادى للمرأة وتتمشى تلك النتائج مع المنطق الاقتصادى السابق الاشارة اليه فى الحالة التعليمية .

٣- الحالة العملية : تبين بيانات جدول (٣) ان الحالة العملية تشمل كل من يعمل باجر ، وصاحب عمل ويديره واخيرا يعمل لدى الاسرة بدون اجر . ولقد تبين ان اجمالى عدد المشتغلين بالريف المصرى من الذكور والاناث معا بلغ حوالى ١٥,٤ مليون نسمة تمثل حوالى ٩٠,١% من اجمالى قوة العمل بالريف، يتوزع عدد المشتغلون بنسبة ٦١,٣ % للعاملين باجر نقدى ، وحوالى ٢٥,٥% لاصحاب الاعمال واخيرا ١٣,٢ % للعاملين لدى الاسرة بدون اجر وذلك من اجمالى عدد المشتغلين بالريف . اما بالنسبة لعدد الاناث المشتغلات فقد بلغ عددهن حوالى ٣,٢٣٤ مليون نسمة يمثلن حوالى ٢١,٠ % من اجمالى عدد المشتغلين بالريف ويتوزع عدد الاناث المشتغلات وفقا للحالة العملية بنسبة ٤٥,٩ % للعاملات باجر نقدى ، وحوالى ١٣,١ % لصاحبات الاعمال، واخيرا ٤٠,٩ % للعاملات لحساب الاسرة بدون اجر وذلك من جملة عدد الاناث المشتغلات فى الريف .

ومما سبق يتضح ارتفاع الاهمية النسبية للعاملين باجر نقدى فى الريف سواء بالنسبة لاجمالى عدد المشتغلين من الذكور والاناث معا او لاجمالى الاناث المشتغلات ، فى حين ترتفع الاهمية النسبية فى حالة الاناث المشتغلات لدى الاسرة وبدون اجر مقارنة باجمالى عدد المشتغلين من الذكور والاناث معا فى الريف . وهذا يوضح اهمية دور الدولة فى تشجيع عمل الاناث فى المشروعات المتناهية الصغر من خلال قروض ميسرة حتى تساهم المرأة فى امتلاك تلك المشاريع وادارتها وذلك لزيادة الدخل منها وبالتالى زيادة دخل الاسرة وتفعيل وزيادة دورها فى التمكين الإقتصادى للمرأة فى الريف المصرى.

جدول (٣) عدد المشتغلين بالاف نسمة والاهمية النسبية للاناث المشتغلات وفقا للحالة العملية فى الريف المصرى عام ٢٠١٧ .

الحالة العملية	الاجمالى (ذكور واناث)	%	عدد الاناث	نسبة الاناث الى اجمالى الاناث %	نسبة الاناث الى الاجمالى العام %
يعمل باجر نقدى	9430	61.3	1486	45.9	9.7
صاحب عمل ويديره	3915	25.5	425	13.1	2.8
يعمل لدى الاسرة بدون اجر	2036	13.2	1323	40.9	8.6
الاجمالى العام	15381	100.0	3234	100.0	21.0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة ،عام ٢٠١٨.

٤- **النشاط الاقتصادى** : تشير بيانات جدول (٤) الى تعدد وتنوع اوجه النشاط الاقتصادى بالريف المصرى الا ان اكثر الانشطة الاقتصادية استحوازا على اجمالى عدد المشتغلين من الذكور والاناث معا هو نشاط الزراعة والصيد حيث يعمل به ٣٨,٢ % ، فى حين تستحوز باقى الانشطة الاقتصادية الاخرى على ٦١,٨ % من اجمالى عدد المشتغلين بالريف . اما بالنسبة لعدد المشتغلات من الاناث فقد ارتفع ليصل فى النشاط الاقتصادى الزراعى بفروعة المختلفة الى حوالى ٥٣,٨ % ، فى حين باقى الانشطة الاخرى استحوزت على ٤٦,٢ % من اجمالى عدد المشتغلات من الاناث فى الريف .

جدول (٤) عدد المشتغلين بالالف نسمة والأهمية النسبية للاناث المشتغلات فى الريف المصرى حسب النشاط الاقتصادى عام ٢٠١٧ .

النشاط الاقتصادى	اجمالى (ذكور واناث)	%	عدد الاناث	نسبة الاناث الى اجمالى الاناث %	نسبة الاناث الى الاجمالى %
الزراعة وصيد الاسماك	5872	38.2	1741	53.8	11.3
الصناعات التحويلية	1450	9.4	144	4.5	0.9
تجارة الجملة والتجزئة	1389	9.0	315	9.7	2.0
خدمات الغذاء والاقامة	383	2.5	11	0.3	0.1
الانشطة العلمية والتقنية النتخصصة	111	0.7	13	0.4	0.1
الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعى	841	5.5	102	3.2	0.7
التعليم	1044	6.8	489	15.1	3.2
الصحة وانشطه العمل الاجتماعى	322	2.1	185	5.7	1.2
اخرى	3969	25.8	234	7.2	1.5
الجملة	15381	100.0	3234	100.0	21.0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، عام ٢٠١٨ .

وهذا يوضح اهمية النشاط الزراعى فى اتاحة فرص عمل لكل من الذكور والاناث على السواء ، الا ان نسبة عمل الاناث فى النشاط الزراعى ترتفع بشكل واضح ، حيث تعمل الاناث لدى الاسرة وبدون اجر مما يؤدى الى انخفاض دورها فى الدخل الاسرى وفى تمكينها إقتصادياً مما يقلل من دورها فى التنمية الريفية . ولذلك تتضح اهمية تشجيع الاناث الريفيات على امتلاك وادارة مشروعات متناهية الصغر تساعد فى زيادة الدخل الاسرى وتدفع عجلة التنمية فى الريف المصرى بالإضافة إلى إزالة العقبات والمشاكل التى تحول دون تمكينها إقتصادياً .

٥- **المهن الرئيسية** : توضح بيانات جدول (٥) وجود العديد من المهن بالريف المصرى الا ان اهم تلك المهن مقارنة لاجمالى عدد المشتغلين من الذكور والاناث معا مهنة المزارعون والعاملون بالصيد حيث يعمل بها حوالى ٢٧,٩ % من اجمالى عدد المشتغلين بالريف .

اما بالنسبة للاناث فقد ارتفعت الاهمية النسبيىة لتلك المهنة حيث بلغت نسبتها حوالى ٥٦,٨ % من اجمالى عدد المشتغلات من الاناث وفقا للمهن الرئيسية وهذا يوضح اهمية هذه المهنة فى اتاحة فرص عمل للاناث بالريف المصرى وذلك لنفس الاسباب والمبررات السابق الاشارة اليها .

جدول (٥)عدد المشتغلين بالالف نسمة والاهمية النسبية للاناث المشتغلات وفقا للاقسام الرئيسية للمهن فى الريف المصري عام ٢٠١٧ .

الاقسام الرئيسية للمهن	اجمالى (ذكور واناث)	%	عدد الاناث	نسبة الاناث الى اجمالى الاناث(%)	نسبة الاناث الى الاجمالى العام (%)
رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرين	2115	13.8	93	2.9	0.6
الاخصائيين واصحاب المهن العلمية	1090	7.1	389	12.0	2.5
الفنيون ومساعدوا الاخصائيين	868	5.6	257	7.9	1.7
القائمين بالاعمال الكتابية	268	1.7	79	2.4	0.5
العاملون فى الخدمات ومحلات البيوع	1377	9.0	283	8.8	1.8
المزارعون وعمال الزراعة والعاملون بالصيد	4287	27.9	1837	56.8	11.9
الحرفيون	2715	17.7	62	1.9	0.4
عمال تشغيل المصانع ومشغلوا الماكينات	1419	9.2	38	1.2	0.2
عمال المهن العادية	1242	8.1	196	6.1	1.3
الاجمالى	15381	100.0	3234	100.0	21.0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة ، عام ٢٠١٨.

وعلى ضوء النتائج السابقة يتضح مدى حاجة المرأة الى وجود سياسة تمويلية واضحة لتشجيعها على زيادة تمكينها إقتصادياً وتفعيل دورها فى التنمية الريفية وذلك من خلال تبنيها وامتلاكها وادارتها للمشروعات متناهية الصغر حيث تتيح المزيد من فرص العمل وتحد من مشكلة البطالة بالريف عامة وللمرأة الريفية خاصة وتزيد من الدخل الاسرى وبالتالى تقوم المرأة الريفية بدور نشط وفعال فى التنمية الريفية .

ثانيا : دور التمويل متناهى الصغر فى التمكين الاقتصادى للمرأة:

يوجد اكثر من مصدر لتمويل المشروعات متناهية الصغر فى مصر الا ان الجزء التالى يركز على مصدرين رئيسين من مصادر التمويل الرسمية غير المصرفية هما الصندوق الاجتماعى للتنمية وصندوق التنمية المحلية ، وذلك من خلال دراسة تطور عدد المشروعات والقروض الممنوحة للمرأة ومتوسط تكلفة المشروع متناهى الصغر ، وكذلك التوزيع الجغرافى للمتغيرات السابقة على محافظات مصر، واثر هذة المتغيرات على التمكين الاقتصادى للمرأة وذلك بشيىء من الايجاز .

١- تطور عدد المشروعات متناهية الصغر والقروض وتكلفة المشروع :

ا- بالنسبة للصندوق الاجتماعى للتنمية فان بيانات جدول (٦) تشير الى ان متوسط عدد المشروعات المتناهية الصغر للمرأة بلغ حوالى ٩٣الف مشروع تمثل حوالى ٥٥,١ % من اجمالى المشروعات متناهية الصغر والبالغ متوسطها حوالى ١٦٩ الف مشروع وذلك خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧ . وتشير نتائج جدول (٧) الى وجود زيادة سنوية معنوية احصائيا بلغ مقدارها حوالى ٤,٥٨ الف مشروع وذلك لاجمالى المشروعات من الصندوق ، فى حين يوجد نقص سنوى غير معنوى احصائيا للمشروعات الخاصة بالمرأة خلال فترة الدراسة .

بالنسبة لاجمالى القروض الممنوحة للمرأة فقد بلغ متوسطها خلال فترة الدراسة حوالى ٣٢٨مليون جنية تمثل حوالى ٤٠,٨ % من اجمالى القروض البالغ متوسطها حوالى ٨٠٥ مليون جنية . وتشير نتائج جدول (٧) الى وجود زيادة سنوية معنوية احصائيا فى اجمالى القروض والقروض الممنوحة للمرأة وذلك بمقدار ١٣٦,٥ ،٤٩,١٥ مليون جنية على الترتيب وذلك خلال فترة الدراسة .

جدول (٦) تطور عدد المشروعات متناهية الصغر والقروض الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧

السنوات	إجمالي عدد المشروعات	اجمالى عدد مشروعات الاناث	%	اجمالى القروض (مليون جنيه)	اجمالى القروض للاناث (مليون جنية)	%	متوسط تكلفة المشروع (الاجمالى)	متوسط تكلفة المشروع (الاناث)	%
2005	123	83	67.7	230	118	51.2	1.88	1.42	75.7
2006	148	111	75.1	262	151	57.6	1.77	1.36	76.7
2007	164	108	65.9	352	175	49.7	2.15	1.62	75.4
2008	187	115	61.6	476	217	45.6	2.55	1.89	74.0
2009	194	119	61.5	543	254	46.7	2.80	2.13	76.1
2010	156	85	54.6	509	217	42.7	3.26	2.55	78.3
2011	127	66	52.2	472	199	42.2	3.72	3.00	80.7
2012	148	71	47.9	630	239	37.9	4.25	3.37	79.1
2013	174	77	44.3	864	315	36.5	4.96	4.08	82.2
2014	162	76	46.6	919	348	37.9	5.66	4.60	81.3
2015	188	84	44.7	1416	515	36.4	7.52	6.12	81.4
2016	188	91	48.5	1538	591	38.4	8.17	6.47	79.2
2017	233	119	51.3	2248	926	41.2	9.66	7.75	80.2
المتوسط	169	93	55.1	805	328	40.8	4.77	3.57	74.7

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الصندوق الاجتماعى للتنمية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بيانات غير منشورة .

واخير فان متوسط تكلفة المشروع الممول من الصندوق الاجتماعى للتنمية والخاص بالمرأة بلغ حوالى ٣,٥٧ الف جنية يمثل حوالى ٧٤,٧ % من مثيلة لاجمالى المشروعات والبالغ متوسطها حوالى ٤,٧٧ الف جنية وذلك خلال فترة الدراسة . وتشيرنتائج جدول (٧) الى وجود زيادة سنوية معنوية احصائيا بلغ مقدارها ٦٣٠ ، ٥٢٠ جنيها وذلك لاجمالى المشروعات والمشروعات الخاصة بالمرأة على الترتيب خلال فترة الدراسة .

ومما سبق يتضح ان اجمالى عدد المشروعات التى يقوم الصندوق الاجتماعى للتنمية بتمويلها تتزايد سنويا ، فى حين ان المشروعات الخاصة بالمرأة فى تذبذب وتناقص . وبالنسبة للقروض الممنوحة من الصندوق فقد تبين انها فى زيادة سنوية سواء لاجمالى القروض اوالقروض الممنوحة للمرأة الا ان الزيادة فى قيمة قروض المرأة اقل من مثيلتها الممنوحة لاجمالى القروض. ولقد ترتب على ذلك ان قيمة القرض للمشروع متناهي الصغر الخاصة بالمرأة اقل من مثيلتها لاجمالى المشروعات وبرجع ذلك لاختلاف طبيعة المشروعات التى تعمل بها المرأة .

جدول (٧) نتائج معادلات الاتجاة الزمنى العام للمشروعات متناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧

المتغيرات	الوحدة	ا	ب	المتوسط	معدل التغير السنوى %	قيمة ت	ر٢
اجمالى المشروعات	**الف مشروع**	136.58	4.58	169	2.7	*2.45	0.35
اجمالى مشروعات الاناث	**الف مشروع**	100.19	-1.07	93	-1.2	-0.74	0.05
اجمالى القروض	**مليون جنية**	-150.69	136.46	805	17.0	**6.59	0.80
اجمالى القروض الممنوحة للاناث	**مليون جنية**	-15.96	49.15	328	15.0	**5.24	0.71
اجمالى تكلفة المشروع	**الف جنية**	0.73	0.63	4.77	13.2	**10.59	0.91
تكلفة المشروع للاناث	**الف جنية**	-0.066	0.52	3.56	14.6	**11.1	0.92

(*) معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥، (**) معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠١ .

المصدر: حسبت من بيانات جدول (٦) .

ب- اما بالنسبة لصندوق التنمية المحلية فان بيانات جدول (٨) تشير الى ان متوسط عدد المشروعات متناهية الصغر للمرأة بلغ حوالى ٣,٨٩٣ الف مشروع تمثل حوالى ٥٩,٣ % من اجمالى المشروعات متناهية الصغر والبالغ متوسطها حوالى ٦,٧٢٢ الف مشروع وذلك خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧ . وتشير نتائج جدول (٩) الى وجود نقص سنوى معنوى احصائيا بلغ مقدارة ٥٣٩، ٢٨٤ مشروعا وذلك لاجمالى المشروعات والمشروعات الخاصة بالمرأة على الترتيب لنفس فترة الدراسة.

بالنسبة لاجمالى القروض الممنوحة لمشروعات المرأة فقد بلغ متوسطها خلال فترة الدراسة حوالى ١٢,٨ مليون جنية تمثل حوالى ٥٥ % من اجمالى القروض الممنوحة من الصندوق والبالغ متوسطها حوالى ٢٣ مليون جنية . وتشير نتائج جدول (٩) وجود نقص سنوى غير معنوى احصائيا لكل من اجمالى القروض والقروض الممنوحة للمرأة .

يشترط للحصول على القرض من صندوق التنمية المحلية وجود مشاركة من جانب المقترض تبلغ حوالى ٢٠ % من اجمالى تكاليف المشروع الممول من الصندوق وذلك لضمان جدية المقترض فى السير فى اجراءات المشروع . ولقد تبين ان قيمة مشاركة المرأة بلغ متوسطها حوالى ٢,٨ مليون جنية تمثل حوالى ٥١,٣ % من اجمالى قيمة المشاركة فى المشروعات متناهية الصغر خلال فترة الدراسة والبالغ متوسطها حوالى ٥,٥ مليون جنية . وتشير نتائج جدول (٩) الى وجود نقص سنوى معنوى احصائيا بلغ مقدارة حوالى ٢٩٧ الف جنية لاجمالى قيمة المشاركة فى المشروعات ، ووجود نقص سنوى غير معنوى احصائيا بالنسبة لقيمة مشاركة المرأة خلال فترة الدراسة . وبالتالى فان متوسط اجمالى الاستثمارات فى المشروعات متناهية الصغر (القروض مضافا اليها قيمة المشاركة) بلغ حوالى ٥٤,٣ % من متوسط اجمالى الاستثمارات للمشروعات متناهية الصغر والبالغ حوالى ٢٨,٧ مليون جنية لنفس فترة الدراسة . كما تشير نتائج جدول (٩) الى وجود نقص سنوى غير معنوى احصائيا بالنسبة لاجمالى الاستثمارات وكذلك الاستثمارات الخاصة بمشروعات المرأة خلال فترة الدراسة . واخيرا فان متوسط تكلفة المشروع الممول للمرأة من صندوق التنمية المحلية بلغ حوالى ٤,٠ الف جنية يمثل حوالى ٩٣ % من مثيله لاجمالى تكلفة المشروع بالصندوق والبالغ متوسطة حوالى ٤,٣ الف جنية وذلك خلال فترة الدراسة . وتشير نتائج جدول (٩) الى وجود زيادة سنوية معنوية احصائيا بلغ مقدارها ١٨٩، ٢٠٥ جنيها لكل من اجمالى تكلفة المشروع على مستوى الصندوق وتكلفة المشروع الخاص بالمرأة خلال فترة الدراسة .

٣ - بمقارنة دور ونشاط الصندوق الاجتماعى للتنمية وصندوق التنمية المحلية فقد تبين ان متوسط اجمالى عدد المشروعات متناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية بلغ ١٦٩ الف مشروع تمثل حوالى ٩٦,٤ % ، فى حين بلغ متوسط العدد فى صندوق التنمية المحلية حوالى ٦,٧ الف مشروع تمثل حوالى ٣,٦ %من اجمالى عدد المشروعات متناهية الصغر الممولة من الصندوقين معا والبالغ متوسطها حوالى ١٧٥ الف مشروع . اما بالنسبة للمشروعات متناهية الصغر الخاصة بالمرأة فقد بلغ متوسطها فى الصندوق الاجتماعى للتنمية حوالى ٩٣ الف مشروع تمثل حوالى ٩٦,٢ % ، فى حين بلغ متوسط عدد المشروعات الممولة من صندوق التنمية المحلية حوالى ٣,٩ الف مشروع تمثل حوالى ٣,٨ % من اجمالى المشروعات الممولة للمرأة من الصندوقين معا . كما ان عدد المشروعات الممولة للمرأة بالنسبة لاجمالى المشروعات فى الوقت الذى تمثل فية ٥٥,١ % فى الصندوق الاجتماعى للتنمية ، فانها تمثل حوالى ٥٩,٣ % لصندوق التنمية المحلية .

وبدراسة متوسط اجمالى القروض المقدمة للمشروعات متناهية الصغر من جانب الصندوق الاجتماعى للتنمية فقد بلغ ٨٠٤,٥ مليون جنية تمثل حوالى ٩٧,٢ % ، فى حين بلغ المتوسط لصندوق التنمية المحلية حوالى ٢٣,٢ مليون جنية تمثل ٢,٨ % من متوسط اجمالى القروض الممنوحة من الصندوقين معا والبالغ حوالى ٨٢٧,٧ مليون جنية . اما بالنسبة لمتوسط القروض الممنوحة لمشروعات المرأة فقد ساهم الصندوق

جدول (٨) : تطور عدد المشروعات والقروض والمشاركة والاستثمارات الممولة من صندوق التنمية المحلية للمشروعات المتناهية الصغر لمتوسط الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧ .

السنوات	إجمالي عدد المشروعات	اجمالى عدد مشروعات الاناث	%	اجمالى القروض الف جنيه	اجمالى القروض للاناث الف جنية	%	اجمالى المشاركة الف جنيه	اجمالى المشاركة للاناث الف جنيه	%	اجمالى الاستثمارات الف جنيه	اجمالى الاستثمارات للاناث الف جنية	%	* متوسط تكلفة المشروع (الاجمالى) الف جنيه	*متوسط تكلفة المشروع للاناث الف جنيه	%
2005	7795	4670	59.9	17148	9501	55.4	4318	2402	55.6	21465	11903	55.5	2.8	2.5	92.6
2006	7856	4419	56.3	21777	11568	53.1	5149	2726	52.9	26926	14294	53.1	3.4	3.2	94.4
2007	9387	5118	54.5	31215	16480	52.8	6798	2631	38.7	38013	19111	50.3	4.0	3.7	92.2
2008	7350	4314	58.7	24167	13337	55.2	5341	2431	45.5	29509	15768	53.4	4.0	3.7	91.0
2009	11382	6204	54.5	40804	20548	50.4	10055	5053	50.3	50859	25601	50.3	4.5	4.1	92.4
2010	7200	4082	56.7	26174	13019	49.7	7171	3266	45.5	33345	16285	48.8	4.6	4.0	86.1
2011	9076	5095	56.1	31633	17039	53.9	8212	4144	50.5	39845	21183	53.2	4.4	4.2	94.7
2012	7101	4122	58.0	25569	14024	54.8	6709	3374	50.3	32278	17398	53.9	4.5	4.2	92.9
2013	5166	3216	62.3	18178	11106	61.1	4024	2454	61.0	22202	13560	61.1	4.3	4.2	98.1
2014	6626	4045	61.0	24778	14750	59.5	4982	2951	59.2	29760	17701	59.5	4.5	4.4	97.4
2015	3821	2243	58.7	19708	11236	57.0	3954	2249	56.9	23662	13484	57.0	6.2	6.0	97.1
2016	2923	1906	65.2	14023	8981	64.0	2805	1797	64.1	16828	10777	64.0	5.8	5.7	98.2
2017	1704	1178	69.1	6955	4642	66.7	1400	937	66.9	8354	5579	66.8	4.9	4.7	96.6
المتوسط	6722	3893	59.3	23241	12787	55.0	5455	2801	51.3	28696	15588	54.3	4.3	4.0	93.8

* متوسط تكلفة المشروع تساوى جملة الاستثمارات (قرض + مشاركة) مقسوما على عدد المشروعات .

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة التنمية المحلية ، صندوق التنمية المحلية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بيانات غير منشورة .

جدول (٩) نتائج معادلات الاتجاة الزمنى العام للمشروعات متناهية الصغر الممولة من صندوق التنمية المحلية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧ .

المتغيرات	الوحدة	ا	ب	المتوسط	معدل التغير السنوى %	قيمة ت	ر٢
اجمالى المشروعات	مشروع	10498	- 539.4	6722	- 8.0	**-4.08	0.60
مشروعات الاناث	مشروع	5884	- 284.4	3893	- 7.3	**-4.19	0.61
اجمالى القروض	الف جنية	30548	- 1043	23241	- 4.5	-1.78	0.22
القروض الممنوحة للاناث	الف جنية	15737	- 421.5	12787	- 3.3	-1.47	0.17
اجمالى قيمة المشاركة	الف جنية	7540	- 297.8	5455	-5.5	*-1.93	0.25
قيمة مشاركة الاناث	الف جنية	3512.4	- 101.6	2801	-3.6	-1.38	0.15
اجمالى الاستثمارات	الف جنية	308087	- 1342	28696	- 4.7	-1.82	0.23
استثمارات الاناث	الف جنية	19250	- 523.1	15588	- 3.4	-1.48	0.17
اجمالى تكلفة المشروع	الف جنية	3.131	0.189	4.30	4.4	**4.99	0.69
تكلفة المشروع للاناث	الف جنية	2.762	0.205	4.00	5.1	**5.78	0.75

(*) معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥، (**) معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠١ .

المصدر: حسبت من بيانات جدول (٨) .

الاجتماعى للتنمية بحوالى ٣٢٨ مليون جنية تمثل حوالى ٩٦,٢ % ، فى حين ساهم صندوق التنمية المحلية بحوالى ١٢,٨ مليون جنية تمثل حوالى ٣,٨ % من متوسط اجمالى القروض الممنوحة للمرأة من الصندوقين معا والبالغ ٣٤٠,٨ مليون جنية خلال فترة الدراسة ٢٠٠٥-٢٠١٧ . وبمقارنة متوسط تكلفة المشروع متناهى الصغر لاجمالى المشروعات فى الصندوق الاجتماعى للتنمية تبين انه اعلى من مثيله فى صندوق التنمية المحلية ،وعلى العكس من ذلك فى تكلفة المشروع الخاص بالمراه .

ومما سبق يتضح تضاؤل دور صندوق التنمية المحلية مقارنة بالصندوق الاجتماعى للتنمية فى كل من عدد المشروعات والقروض المقدمة سواء الاجمالى منها او مايخصص للمرأة خلال فترة الدراسة . كما تزداد الامور تعقيدا اذا ما تبين التراجع الشديد فى دور صندوق التنمية المحلية خلال السنوات الاخيرة ، الامر الذى ينعكس على دور الصندوقين موضع الدراسة فى تمكين المرأة إقتصادياً وبالتالى دورها فى التنمية الريفية من خلال المشروعات متناهية الصغر .

٢- التوزيع الجغرافى لمشروعات المرأة متناهية الصغر على مستوى الجمهورية :

١- تشير بيانات جدول (١٠) الى ان المشروعات الخاصة بالمرأة والممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية وفقا لمحافظات الجمهورية ارتفع عددها ليصل اقصاة بمحافظة المنيا حيث بلغ متوسطها حوالى ١٤,٣ الف مشروع تمثل حوالى ١٥,٤ %، يليه محافظة الفيوم حيث بلغ ٩,٣ الف مشروع يمثل حوالى ١٠ % ، ثم يليه محافظة اسيوط حيث بلغ ٩,٢ الف مشروع تمثل حوالى ٩,٩٦ % . وانخفض عدد المشروعات ليصل ادناه فى محافظة جنوب سيناء حيث بلغ ٣٥ مشروع تمثل حوالى ٠,٠٤ % من اجمالى عدد المشروعات متناهية الصغر الخاصة بالمرأة والممولة من صندوق الاجتماعى للتنمية خلال متوسط الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧ .

ولقد تم استخدام التحليل العنقودى Cluster Analysis بغرض التعرف على المجموعات المتجانسة من محافظات الجمهورية بالنسبة لعدد المشروعات متناهية الصغر الخاصة بالمراه والممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية .وقد اسفرت نتائج التحليل عن امكانية تقسيم محافظات الجمهورية لثلاث مجموعات تتصف كل منها بالتجانس من حيث مستوى عدد المشروعات وهى المستوى المرتفع ، والمتوسط ، المنخفض وذلك كما هو موضح بجدول (١١) .حيث تبين ان المحافظات ذات المستوى المرتفع انحسرت فى

محافظة واحدة فقط هى محافظة المنيا حيث بلغ متوسط عدد المشروعات فى هذا المستوى حوالى ١٤,٣١١ الف مشروع . كما تبين ان حوالى عشرة محافظات توجد فى المستوى المتوسط وهى محافظات القاهرة ، الجيزة ، القليوبية ، البحيرة ، بنى سويف، الفيوم، اسيوط ، سوهاج ، قنا ، اسوان ، حيث بلغ متوسط عدد المشروعات فى هذا المستوى ٦,٥٠٨ الف مشروع . فى حين ان باقى محافظات الجمهورية تقع فى المستوى المنخفض حيث بلغ متوسط عدد المشروعات فى هذا المستوى حوالى ٨٤١ مشروعا .وكانت هذة النتائج معنوية احصائيا حيث بلغت قيمة ف حوالى ٨٤,٥ وهى معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١ .

اما بالنسبة لمتوسط اجمالى القروض الممنوحة لمشروعات المرأة من الصندوق الاجتماعى للتنمية فقد ارتفع ليصل اقصاه بمحافظة المنيا حيث بلغ حوالى ٤١,٦ مليون جنية تمثل ١٢,٧ % ، يليه محافظة بنى سويف حيث بلغ حوالى ٢٧,٢ مليون جنية تمثل حوالى ٨,٢٩ % ، ثم يليه محافظة الفيوم حيث بلغ ٢٧,١ مليون جنية تمثل حوالى ٨,٢٥ % . وانخفض المتوسط ليصل ادناه فى محافظة جنوب سيناء حيث بلغ ١٦٧ الف جنية تمثل حوالى٠,٠٥ % من متوسط اجمالى القروض الممنوحة للمرأة من الصندوق الاجتماعى للتنمية والبالغ ٣٢٨ مليون جنية لمتوسط فترة الدراسة ٢٠٠٥-٢٠١٧ .

جدول (١٠) التوزيع الجغرافى للمشروعات متناهية الصغر والقروض وتكلفة المشروع للمراه الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية على مستوى الجمهورية لمتوسط الفترة ٢٠٠٥ -٢٠١٧ .

المحافظه	عدد المشروعات	%	جملة القروض (مليون جنية)	%	متوسط تكلفة المشروع للمرأة (الف جنية)
القاهرة	4992	5.38	13498	4.11	2.70
الجيزة	4857	5.23	12232	3.73	2.52
القليوبية	8004	8.62	15099	4.60	1.89
الأسكندرية	997	1.07	4929	1.50	4.94
البحيرة	3978	4.28	24064	7.34	6.05
مطروح	58	0.06	316	0.10	5.47
المنوفية	850	0.92	6056	1.85	7.12
الغربية	1406	1.51	8889	2.71	6.32
كفر الشيخ	1750	1.89	10025	3.06	5.73
دمياط	348	0.37	2371	0.72	6.82
الدقهلية	2032	2.19	13938	4.25	6.86
شمال سيناء	286	0.31	1192	0.36	4.17
جنوب سيناء	35	0.04	167	0.05	4.73
بورسعيد	140	0.15	1049	0.32	7.52
الإسماعيلية	201	0.22	1624	0.50	8.07
السويس	125	0.13	820	0.25	6.57
الشرقية	3204	3.45	19448	5.93	6.07
بني سويف	5683	6.12	27191	8.29	4.78
الفيوم	9284	10.00	27050	8.25	2.91
المنيا	14311	15.41	41649	12.70	2.91
أسيوط	9246	9.96	26729	8.15	2.89
سوهاج	7864	8.47	24334	7.42	3.09
قنا	5710	6.15	18635	5.68	3.26
أسوان	5463	5.88	16570	5.05	3.03
الوادي الجديد	231	0.25	1796	0.55	7.79
البحر الأحمر	333	0.36	2531	0.77	7.59
الأقصر	1457	1.57	5849	1.78	4.01
الإجمالي	92846	100.00	328049	100.00	3.53

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الصندوق الاجتماعى للتنمية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، بيانات غير منشورة.

اما فيما يتعلق بمتوسط تكلفة المشروع الممول للمرأة من الصندوق الاجتماعى للتنمية فقد ارتفع ليصل اقصاه فى محافظة الاسماعيلية حيث بلغ ٨,٠٧ الف جنية ، يليه محافظة الوادى الجديد حيث بلغ ٧,٧٩ الف جنية ، ثم يليه محافظة البحر الأحمر حيث بلغ ٧,٥٩ الف جنية . وانخفض المتوسط ليصل ادناه فى محافظة القليوبية حيث بلغ ١,٨٩ الف جنية وذلك خلال فتره الدراسة .

ومما سبق يتضح اختلاف عدد المشروعات الخاصة بالمرأة والممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية وقيمة القروض المقدمة وتكلفة المشروع من محافظة لاخرى وذلك لاختلاف طبيعة ونوعية المشروع المقام .

جدول رقم(١١): نتائج التحليل العنقودى لتقسيم محافظات الجمهورية وفقا لعدد المشروعات متناهية الصغر للمرأة الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية خلال متوسط الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧ .

السنة	المستوى	مرتفع	متوسط	منخفض	قيمة ف
متوسط الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧	متوسط عدد المشروعات	14311	6508.1	840.8	84.5
	المحافظات	المنيا	القاهرة ، الجيزة ، القليوبية ، البحيرة بنى سويف، الفيوم، اسيوط ، سوهاج ، قنا ، اسوان	الاسكندرية ، بورسعيد ،السويس الاسماعيلية،المنوفية ،الغربية،الدقهلية، كفرالشيخ ،دمياط ، الشرقية ، الاقصر، شمال سيناء، البحر الاحمر ،الوادى الجديد، مطروح، جنوب سيناء	

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات جدول (١٠) .

ب – توضح بيانات جدول (١٢) ان عدد المشروعات الخاصة بالمرأة والممولة من صندوق التنمية المحلية وفقا لمحافظات الجمهورية ارتفع ليصل اقصاة فى محافظة سوهاج حيث بلغ عددها حوالى ٧٩٠ مشروع تمثل حوالى ٢٠,٣ % ، يليه محافظة المنوفية حيث بلغ ٤٠٣ مشروع يمثل نحو ١٠,٣٥ % ، ثم يليه محافظة المنيا حيث بلغ العدد بها ٣٥٧ مشروع يمثل نحو ٩,١٨ % . وانخفض المتوسط ليصل ادناه فى محافظة البحر الاحمر حيث بلغ ٤,٥ مشروع يمثل نحو ٠,١٢ % وذلك من اجمالى عدد المشروعات الممولة من صندوق التنمية المحلية والبالغ عددها ٣,٨٩ الف مشروع خلال متوسط فترة الدراسة ٢٠٠٥-٢٠١٧ .

ولقد تم استخدام التحليل العنقودى Cluster Analysis بغرض التعرف على المجموعات المتجانسة من محافظات الجمهورية بالنسبة لعدد المشروعات متناهية الصغر الخاصة بالمراه والممولة من صندوق التنمية المحلية . وقد اسفرت نتائج التحليل عن امكانية تقسيم محافظات الجمهورية لثلاث مجموعات تتصف كل منها بالتجانس من حيث مستوى عدد المشروعات وهى المستوى المرتفع ، والمتوسط ، المنخفض وذلك كما هو موضح بجدول (١٣) .حيث تبين ان المحافظات ذات المستوى المرتفع انحسرت فى محافظة واحدة فقط هى محافظة سوهاج حيث بلغ متوسط عدد المشروعات فى هذا المستوى حوالى ٧٩٠ مشروعا . كما تبين ان حوالى تسعة محافظات توجد فى المستوى المتوسط وهى المنوفية ، الغربية، الشرقية ، الدقهلية ، كفرالشيخ، الفيوم، المنيا، اسيوط ،الاقصر حيث بلغ متوسط عدد المشروعات فى هذا المستوى ٢٧٤ مشروعا . فى حين ان باقى محافظات الجمهورية تقع فى المستوى المنخفض حيث بلغ متوسط عدد المشروعات فى هذا المستوى حوالى ٤٢,٣ مشروعا. وكانت هذة النتائج معنوية احصائيا حيث بلغت قيمة ف حوالى ١٢٣,٢ وهى معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١ .

جدول (١٢) التوزيع الجغرافى للمشروعات متناهية الصغر والقروض والمشاركة والاستثمارات وتكلفة المشروع للمراه الممولة من صندوق التنمية المحلية على مستوى الجمهورية لمتوسط الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧

المحافظه	عدد المشروعات	%	جملة القروض (الف جنيه)	%	جملة المشاركة (الف جنيه)	%	حملة الاستثمارات (الف جنيه)	%	*متوسط تكلفة المشروع للمرأة (الف جنيه)
الجيزة	26	0.67	67	0.52	16	0.58	83	0.53	3.18
القليوبية	77	1.99	201	1.57	47	1.66	248	1.59	3.20
الاسكندرية	11	0.28	27	0.21	7	0.23	33	0.21	3.01
البحيرة	64	1.65	202	1.58	47	1.66	249	1.60	3.86
مطروح	57	1.47	237	1.85	55	1.98	292	1.87	5.10
المنوفية	403	10.35	1298	10.15	300	10.70	1598	10.25	3.97
الغربية	340	8.74	987	7.72	225	8.05	1212	7.78	3.56
الدقهلية	195	5.01	634	4.96	148	5.27	782	5.01	4.01
كفر الشيخ	185	4.76	493	3.86	104	3.70	597	3.83	3.22
دمياط	58	1.49	186	1.46	41	1.47	228	1.46	3.94
بورسعيد	12	0.32	17	0.13	4	0.15	21	0.13	1.70
شمال سيناء	19	0.48	127	1.00	26	0.91	153	0.98	8.15
الاسماعيلية	32	0.82	115	0.90	24	0.86	139	0.89	4.36
السويس	6	0.15	17	0.13	4	0.13	20	0.13	3.53
الشرقية	269	6.92	940	7.35	218	7.78	1158	7.43	4.30
بني سويف	71	1.82	252	1.97	55	1.95	307	1.97	4.33
المنيا	357.2	9.18	1162.1	9.09	271	9.67	1433	9.19	4.01
الفيوم	208.8	5.36	575.9	4.50	132	4.70	708	4.54	3.39
أسيوط	279.0	7.17	893.7	6.99	213	7.60	1106	7.10	3.97
الوادي الجديد	31.2	0.80	156.5	1.22	66	2.36	223	1.43	7.14
سوهاج	789.9	20.29	2775.9	21.71	467	16.66	3242	20.80	4.10
قنا	128.7	3.31	478.8	3.74	115	4.10	594	3.81	4.61
أسوان	36.8	0.95	139.5	1.09	30	1.08	170	1.09	4.61
البحر الأحمر	4.5	0.12	15.0	0.12	3	0.11	18	0.12	3.99
الأقصر	230.4	5.92	788.8	6.17	186	6.62	974	6.25	4.23
الاجمالي	3893	100.0	12787	100.0	2801	100.0	15588	100.0	4.00

(*) متوسط تكلفة المشروع تساوى جملة الاستثمارات (قرض + مشاركة) مقسوما على عدد المشروعات .

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة التنمية المحلية ،صندوق التنمية المحلية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بيانات غير منشورة .

اما بالنسبة لمتوسط اجمالى القروض الممنوحة لمشروعات المرأة من صندوق التنمية المحلية فقد ارتفع ليصل اقصاه فى محافظة سوهاج حيث بلغ ٢,٧٦ مليون جنية يمثل ١٠,٢٥% ،يليه محافظة المنوفية حيث ١,٢٩٨ مليون جنية يمثل ١٠,١٥%، ثم يليه محافظة المنيا حيث بلغ ١,١٦٢ مليون جنية يمثل نحو ٩,٠٩%. وانخفض المتوسط ليصل ادناه فى محافظة البحر الاحمر حيث بلغ١٥الف جنية تمثل نحو ٠,١٢% وذلك من متوسط اجمالى القروض الممنوحة للمرأة والبالغ حوالى ١٢,٨ مليون جنية لمتوسط فترة الدراسة.

اما فيما يتعلق بمتوسط تكلفة المشروع الممول من صندوق التنمية المحلية فقد ارتفع ليصل اقصاه فى محافظة شمال سيناء حيث بلغ ٨,١٥ الف جنية ، يليه محافظة الوادى الجديد حيث بلغ ٧,١٤ الف جنية ، ثم يلية محافظة مرسى مطروح حيث بلغ ٥,١٠ الف جنية . وانخفض المتوسط ليصل ادناه فى محافظة بورسعيد حيث بلغ ١,٧٠ الف جنية وذلك خلال فترة الدراسة .

ومما سبق يتضح اختلاف عدد المشروعات الخاصة بالمرأة والممولة من صندوق التنمية المحلية وقيمة القروض وتكلفة المشروع من محافظة لاخرى وفقا لطبيعة ونوع المشروع المقام .

جدول رقم (١٣): نتائج التحليل العنقودى لتقسيم محافظات الجمهورية وفقا لعدد المشروعات متناهية الصغر اللمرأة والممولة من صندوق التنمية المحلية خلال متوسط الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧ .

السنة	المستوى	مرتفع	متوسط	منخفض	قيمة ف
متوسط الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧	متوسط عدد المشروعات	790	274.1	42.3	123.2
	المحافظات	سوهاج	المنوفية ، الغربية، الشرقية ، الدقهلية ، كفرالشيخ ، الفيوم ، المنيا ، اسيوط ،الاقصر	القليوبية ، البحيرة ، دمياط- الاسكندرية ، بورسعيد ، السويس،الاسماعيلية ، الجيزة ، المنيا، بنى سويف ، قنا ، اسوان، الوادى الجديد ، مطروح ، شمال سيناء ، البحر الاحمر	

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات جدول (١٢) .

ج- بمقارنة التوزيع الجغرافى لمشروعات المرأة الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية بمثيلتها الممولة من صندوق التنمية المحلية وفقا لمحافظات الجمهورية تبين ان نشاط الصندوق الاجتماعى للتنمية يتركز فى محافظات المنيا يليها الفيوم ثم يليها اسيوط ، فى حين صندوق التنمية المحلية قد تركز فى محافظات سوهاج يليها المنوفية ثم يليها المنيا .كما ان محافظتى جنوب سيناء والبحر الاحمر اقل المحافظات تمويلا للمشروعات الخاصة بالمرأة من الصندوقين وهذا يعنى إختلاف دور الصندوق الإجتماعى للتنمية وصندوق التنمية المحلية فى التمكين الإقتصادى للمرأة من محافظة إلى أخرى وفقاً لطبيعة المحافظة بالإضافة إلى العادات والتقاليد المنتشرة بتلك المحافظات والتى تحدد دور وحركة المرأة فى العمل الإقتصادى.

ثالثا : دور التمويل متناهى الصغر فى التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية :

يختلف دور التمويل للمشروعات متناهية الصغر فى التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية باختلاف مصدر التمويل ونوع النشاط الاقتصادي لهذة المشروعات كما يتضح من الجزء التالى :

١- تشير بيانات جدول (١٤) الى ان الانشطة الزراعية التى تم تمويلها للمرأة الريفية من خلال الصندوق الاجتماعى للتنمية وان تعددت الا انها انحصرت فى اربعة انشطة رئيسية وهى انشطة زراعية غذائية وانتاجية ، انشطة تسويقية زراعية ، انشطة صناعات زراعية ،انشطة خدمية . ويختلف عدد المشروعات والقروض المقدمة لها وفرص العمل المتاحة واخيرا تكلفة فرصة العمل من نشاط لاخر ، حيث تبين ان متوسط عدد المشروعات متناهية الصغر ارتفع ليصل اقصاه فى الانشطة الزراعية الغذائية والانتاجية حيث بلغ حوالى ٢٨,٥٦٥ الف مشروع يمثل حوالى ٦٩,٨ %، يليه الانشطة التسويقية الزراعية حيث بلغ المتوسط حوالى ١١,٨١٩ الف مشروع يمثل ٢٨,٩ % ، يليه انشطة صناعات زراعية حيث بلغ المتوسط حوالى ٥٢٨ مشروعا يمثل ١,٣ % . واخيرا الانشطة الخدمية حيث بلغ المتوسط حوالى ١٥ مشروعا يمثل ٠,٠٤ % وذلك من اجمالى عدد المشروعات الزراعية الخاصة بالمراه الريفية والبلغ عددها حوالى ٤٠,٩ الف مشروع والممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية خلال متوسط الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧ . وتشير نتائج معدل النمو السنوى الى ان كل من الانشطة الزراعية الغذائية والانتاجية (- ٤,١٠%)،والانشطة الرزاعية التسويقية (-٦,٨%)، والانشطة الخدمية (-٣,٧ %) قد شهدت نقصا وتراجعا فى عددها خلال فتره الدراسة . وعلى العكس من ذلك فان الانشطة الخاصة بالصناعات الزراعية قد شهدت زيادة سنوية بلغ مقدارها ١,٤ %.

اما بالنسبة لقيمة القروض الممنوحة للانشطة المشار اليها فقد اخذت نفس الترتيب السابق حيث بلغت ٧٥,٤٢٥ مليون جنية تمثل ٦٧,٨%، ٣٣,٦٤٩مليون جنية تمثل ٣٠,٢%، ٢,١١٨ مليون جنية تمثل ١,٩%، ٤٦ الف جنية تمثل ٠,٠٤% للانشطة السابق وبنفس الترتيب وذلك من اجمالى قيمة القروض الممنوحة للمرأة الريفية والبلغ حوالى ١١١,٢٦٠ مليون جنية لمتوسط فترة الدراسة. كما تشير نتائج معدل النمو السنوى الى وجود زيادة سنوية فى القروض الممنوحة للانشطة الاربعة، الا انه ارتفع ليصل اقصاه فى انشطة الصناعات الزراعية(١٧,٤%)، الانشطة التسويقية الزراعية (١٠,٦%)، الانشطة الخدمية (١٠,٢%)، واخيرا الانشطة الزراعية الغذائية والانتاجية (٦,٨%)، ولمتوسط عام الانشطة الزراعية (٨,١ %) .

وتتيح المشروعات والقروض السابق الاشارة اليها فرص عمل للمرأة الريفية تعمل على زيادة التمكين الاقتصادى لها ، حيث توفر مشروعات الانشطة الزراعية الغذائية والانتاجية حوالى ٣٢,٤١٧ الف فرصة عمل تمثل حوالى ٦٩,٣ % وبتكلفة بلغ متوسطها حوالى ٢,٣٣ الف جنية / فرصة عمل ، اما بالنسبة للانشطة التسويقية الزراعية فقد تبين انها توفر حوالى ١٣,٦٦٣ الف فرصة عمل تمثل ٢٩,٢ % وبتكلفة بلغ متوسطها ٢,٤٦ الف جنية / فرصة عمل ، اما فيما يتعلق بانشطة الصناعات الزراعية فقد تبين انها توفر حوالى ٦٩٩ فرصة عمل تمثل ١,٥ % وبتكلفة بلغ متوسطها حوالى ٣,٠٣ الف جنية / فرصة عمل . واخيرا فان الانشطة الخدمية توفر ١٧ فرصة عمل تمثل ٠,٠٤ % وبتكلفة بلغ متوسطها حوالى ٢,٦٣ الف جنية / فرصة عمل ، وذلك من اجمالى عدد فرص العمل التى اتيحت للمراه الريفية لاجمالى الانشطة الزراعية السابقة والبالغ عددها حوالى ٤٦,٧٩٦ الف فرصة عمل بمتوسط عام لتكلفة فرص العمل والبالغ ٢,٣٨ الف جنية . ويشير معدل النمو السنوى الى انه اخذ نفس الاتجاه لعدد المشروعات للانشطة المختلفة المشار اليها سابقا .

جدول(١٤) توزيع عدد المشروعات والقروض وفرص العمل للمرأة الريفية للمشروعات متناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية وفقا للانشطة الزراعية لمتوسط الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧ .

النشاط	عدد المشروعات	%	معدل النمو السنوى %	جملة القروض (الف جنيه)	%	معدل النمو السنوى %	عدد فرص العمل	%	معدل النمو السنوى %	تكلفة فرصة العمل (الف جنيه)	%	معدل النمو السنوى %
أنشطة زراعية غذائية وانتاجية	28565	69.8	-4.10	75448	67.8	6.80	32417	69.3	-5.90	2.33	97.9	12.70
أنشطة تسويقية زراعية	11819	28.9	-6.80	33649	30.2	10.60	13662	29.2	-7.30	2.46	103.6	17.90
أنشطة صناعات زراعية	528	1.3	1.40	2118	1.9	17.40	699	1.5	4.00	3.03	127.4	13.40
أنشطة خدمية	15	0.04	-3.70	46	0.04	10.20	17	0.04	-4.70	2.63	110.4	14.90
الإجمالى العام للانشطة	40927	100	-4.90	111260	100	8.10	46796	100	-6.10	2.38	100	14.20

أنشطة زراعية غذائية وانتاجية: تشمل تربية مواشى وجمال ونعام ، تسمين عجول ، تربية دواجن ، طيور ، تربية ارانب ، اغنام ، دودة القز ،انتاج عسل ابيض ، صيد اسماك ، انتاج عش الغراب .

أنشطة تسويقية زراعية : تشمل تجارة بيض ، تجارة حبوب ، اعلاف ، دقيق ، وتجارة شتلات زراعية و زهور ، تجارة طيور و حيوانات ، أسماك ، و تجارة فاكهة و خضر ،البان و غيرها

أنشطة صناعات زراعية : تشمل تجفيف خضر وفواكه ونباتات طبية و تعليبها ، تصنيع اعلاف واغذية الحيوان و الدواجن و الاسماك، تصنيع سماد ومخلفات حيوانية ومخلفات محاصيل و مخلفات نخيل وقش الأرز حصير قش ، تصنيع منتجات البان ، تصنيع وتدخين الاسماك ، زهور زينة و نجيلة . **أنشطة خدمية :** تشمل جزارة ، مجزر الى

المصدر :جمعت وحسبت من بيانات الصندوق الاجتماعى للتنمية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بيانات غير منشورة .

واخيرا فان معدل النمو السنوى لتكلفة فرصة العمل فى زيادة سنوية وفى جميع الانشطة ويرجع ذلك للزيادة فى قيمة القروض مع نقص فرص العمل والتى ترجع لنقص عددالمشروعات فى معظم الانشطة المشار اليها .

٢- تشير بيانات جدول (١٥) الى ان الانشطة التى يمولها صندوق التنمية المحلية الخاصة بالمراه الريفية تشمل انشطة زراعية وهى انشطة زراعية غذائية وانتاجية ، انشطة تسويقية زراعية ، انشطة صناعات زراعية ، انشطة خدمية . اما الانشطة غير الزراعية تشمل انشطة تسويقية غير زراعية ، وانشطة اخرى . ويختلف عدد المشروعات والقروض المقدمة لها وفرص العمل واخيرا تكلفة فرصة العمل من نشاط الى اخر، حيث تبين ان متوسط عدد المشروعات متناهية الصغر ارتفع ليصل اقصاه فى الانشطة الزراعية الغذائية والانتاجية حيث بلغ حوالى ٣٠٧٣ مشروعا يمثل ٧٨,٩ % ، يليه الانشطة الخدمية حيث بلغ المتوسط حوالى ٣٦٨ مشروعا يمثل ٩,٤ % ، يليه الانشطة التسويقية غير الزراعية حيث بلغ المتوسط حوالى ٢٠١ مشروعا يمثل ٥,٢ % يليه الانشطة التسويقية الزراعية حيث بلغ المتوسط حوالى ١٧٣ مشروعا يمثل ٤,٤ % ، يلية انشطة الصناعات الزراعية حيث بلغ المتوسط ٥٢ مشروعا يمثل ١,٣ % ، واخيرا الانشطة الاخرى بلغ المتوسط لها حوالى ٢٧ مشروعا يمثل ٠,٧% وذلك من اجمالى عدد المشروعات الخاصة بالمراه الريفية التى يمولها صندوق التنمية المحلية والبالغ عددها ٢٨٩٢ مشروعا وذلك لمتوسط فترة الدراسة ٢٠٠٥-٢٠١٧ . وتشير نتائج معدل النمو السنوى الى وجود زيادة سنوية فى كل من الانشطة الخدمية (٥ %) ، والانشطة الاخرى (٣,٩ %) ، والانشطة التسويقية غير الزراعية (٢,٥ %) . فى حين يوجد نقص سنوى فى انشطة الصناعات الزراعية (- ٢٥ %)، والانشطة التسويقية الزراعية (-٢٤,٧%)، والانشطة الزراعية الغذائية والانتاجية (- ١٠,٢ %) وبمتوسط نقص عام لاجمالى عدد الانشطة يمثل (- ٩,٥ %) .

اما بالنسبة للقروض الممنوحة للانشطة المشار اليها فقد اخذت نفس الترتيب السابق حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة حوالى ١٠,٨٣٣ مليون جنية تمثل ٨٤,٨ % ، ٨٧٣ الف جنية تمثل ٦,٨ % ، ٤٦٩ الف جنية تمثل ٣,٧ % ، ٣٦٧ الف جنية تمثل ٢,٩ % ، ١٤٨ الف جنية تمثل ١,٢ % ، واخيرا ٨٩ الف جنية تمثل ٠,٧ % وذلك للانشطة السابقة وبنفس الترتيب من اجمالى القروض الممنوحة للمراه الريفية من صندوق التنمية المحلية والبالغة ١٢,٧٨٠ مليون جنية لمتوسط فترة الدراسة. وتشير نتائج معدل النمو السنوى الى وجود زيادة سنوية فى كل من الانشطة الخدمية (٧,٦%) ، والانشطة التسويقية غير الزراعية (٦,٣%) ، والانشطة الاخرى (٢,٢%) . فى حين يوجد نقص سنوى فى الانشطة التسويقية الزراعية (- ٢٤ %) ، انشطة الصناعات الزراعية (- ٢١ %) ، والانشطة الزراعية الغذائية والانتاجية (-٤,٥%) وبمتوسط نقص عام لاجمالى عدد الانشطة يمثل (-٤,٤ %) .

وتتيح المشروعات والقروض السابق الاشارة اليها فرص عمل للمرأة الريفية تعمل على زيادة التمكين الاقتصادى لها ، حيث توفر مشروعات الانشطة الزراعية الغذائية والانتاجية حوالى ٣٠٧٣ فرصة عمل تمثل حوالى ٧٨,٩ % وبتكلفة بلغ متوسطها حوالى ٤,٢٩١ الف جنية / فرصة عمل ، اما بالنسبة فان الانشطة الخدمية توفر ٣٦٨ فرصة عمل تمثل ٩,٤% وبتكلفة بلغ متوسطها حوالى ٢,٩٤٤الف جنية / فرصة عمل ، اما بالنسبة للانشطة التسويقية غير الزراعية فقد تبين انها توفر حوالى ٢٠١ فرصة عمل تمثل ٥,٢% وبتكلفة بلغ متوسطها ٢,٨٩٠ الف جنية / فرصة عمل ، اما فيما يتعلق بالانشطة التسويقية الزراعية فقد تبين انها توفر حوالى ١٧٣ فرصة عمل تمثل ٤,٤% وبتكلفة بلغ متوسطها ٢,٥٩٢ الف جنية / فرصة عمل ،اما بالنسة لانشطة الصناعات الزراعية فقد تبين انها توفر حوالى ٥٢ فرصة عمل تمثل ١,٣%

جدول (١٥) توزيع المشروعات والقروض والمشاركة والاستثمارات وتكلفة فرصة العمل للمرأة الريفية للمشروعات متناهية الصغر الممولة من صندوق التنمية المحلية وفقا للانشطة لمتوسط الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧

النشاط	*عدد المشروعات	%	معدل النمو السنوى %	جملة القروض (الف جنيه)	%	معدل النمو السنوى %	جملة المشاركة (الف جنية)	%	معدل النمو السنوى %	حملة الاستثمارات (الف جنيه)	%	معدل النمو السنوى %	اجمالى تكلفة فرصة العمل (الف جنيه)**	%	معدل النمو السنوى %	تكلفة فرصة العمل للقرض (الف جنيه)	%	معدل النمو السنوى %
انشطة زراعية																		
أنشطة زراعية غذائية وانتاجية	3073	78.9	-10.2	10833	84.8	-4.5	2351	83.6	-5.2	13184	84.6	-4.7	4.291	107.1	5.5	3.53	107.4	5.7
أنشطه تسويقية زراعية	173	4.4	-24.7	367	2.9	-24	80	2.1	-17	448	11.5	-19.6	2.592	64.7	5.2	2.13	64.8	3.8
أنشطة صناعات زراعية	52	1.3	-25.0	148	1.2	-21	41	1.0	-22	189	4.9	-20.9	3.659	91.4	4.1	2.87	87.5	0.5
أنشطة خدمية (ميكانيكية)	368	9.4	5.0	873	6.7	7.6	209	5.4	4.70	1082	27.8	7.0	2.944	73.5	2.0	2.38	72.4	4.4
انشطة غير زراعية																		
أنشطه تسويقية غير زراعية	201	5.2	2.5	469	3.7	6.3	111	2.8	1.9	580	14.9	5.7	2.890	72.2	3.3	2.34	71.2	2.6
انشطة أخرى	27	0.7	3.9	89	0.7	2.2	20.4	0.7	1.3	115.7	0.7	1.8	4.285	107.0	-2.1	3.30	100.4	-1.7
الإجمالي العام للانشطة	3892	100	-9.5	12780	100	-4.4	2812	100	-5.2	15591	100	-4.5	4.006	100	4.9	3.28	100	5.1

*** عدد المشروعات يساوى عدد فرص العمل (المشروع يوفر فرصة عمل واحدة).**

**** متوسط تكلفة فرصة العمل تساوى جملة الاستثمارات (قرض + مشاركة) مقسوما على عدد فرص العمل .**

أنشطة زراعية غذائية وانتاجية : تشمل انتاج حيوانى (يمثل ٧٥,٨ % من اجمالى المشروعات وحوالى ٨٣,٣ % من جملة القروض) ، لحوم بيضاء ، عسل نحل ومنتجاتة ، منتجات البان

أنشطه تسويقية زراعية : تشمل بيع اعلاف واسمدة واغلال ،منافذ بيع مواد غذائية .انشطة صناعات زراعية : تشمل صناعات غذائية ، وحدات خبيز منزلية ، مضارب ومطاحن صغيرة . انشطة خدمية : ميكنة زراعية ، صناعات بيئية ومنزلية ، ورش اصلاح وتشغيل

انشطة تسويقية غير زراعية : تشمل منافذ بيع ملابس ومفروشات ، منافذ بيع سلع واجهزة ، مكتبات وماكينات تصوير .

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات وزارة التنمية المحلية ،صندوق التنمية المحلية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بيانات غير منشورة .

وبتكلفة بلغ متوسطها حوالى ٣,٦٥٩ الف جنية/فرصة عمل. واخيرا فان النشطة الاخرى توفر حوالى ٢٧ فرصة عمل تمثل ٠,٧% وبتكلفة بلغ متوسطها ٤,٢٨٥ الف جنية/ فرصة عمل وذلك من اجمالى عدد فرص العمل التى اتيحت للمراه الريفية لاجمالى الانشطة السابقة والبالغ عددها حوالى ٣٨٩٢ فرصة عمل بمتوسط عام لتكلفة فرص العمل بلغ حوالى ٤,٠٠٦الف جنية لمتوسط فترة الدراسة ٢٠٠٥-٢٠١٧. ويشير معدل النمو السنوى الى انه اخذ نفس الاتجاه لعدد المشروعات للانشطة المختلفة المشار اليها سابقا. واخيرا فان معدل النمو السنوى لتكلفة فرصة العمل فى زيادة سنوية وفى جميع الانشطة ماعدا الانشطة الاخرى التى حققت نقص سنوى .

٣- ومما سبق يتضح ان التمويل متناهى الصغر الممنوح للمرأة الريفية قد انحصر فى اربعة انشطة رئيسية زراعية فى الصندوق الاجتماعى للتنمية فى حين ان صندوق التنمية المحلية يوجد به اربعة انشطة رئيسية زراعية وانشطة اخرى غير زراعية. كما ان صندوق التنمية المحلية يشترط لمنح القرض مشاركة المقترض بحوالى ٢٠ % من اجمالى تكاليف المشروع . كما ان عدد المشروعات داخل كل نشاط يختلف من صندوق لاخر الا ان جملة عدد المشروعات للصندوق الاجتماعى للتنمية بلغ حوالى ٤٠,٩٢٧ الف مشروع تمثل ٩١,٣%، فى حين ان جملة عدد مشروعات صندوق التنمية المحلية بلغ حوالى ٣,٨٩٢ الف مشروع تمثل ٨,٧% من اجمالى عدد المشروعات الممولة للمرأة الريفية من الصندوقين معا والبالغ ٤٤,٨١٩ الف مشروع خلال متوسط فترة الدراسة .

اما بالنسبة لجملة القروض الممنوحة من الصندوق الاجتماعى للتنمية فقد بلغت حوالى ١١١,٢٦ مليون جنية تمثل ٨٩,٧ % فى حين ان الباقى والذى بلغ حوالى ١٢,٢٢٢ مليون جنية يمثل١٠,٣ % لصندوق التنمية المحلية وذلك من اجمالى قيمة القروض الممنوحة للمرأة الريفية من الصندوقين معا والبالغ قيمتها حوالى ١٢٤,٠٤ مليون جنية لمتوسط فترة الدراسة .

اما فيما يتعلق بفرص العمل التى تم اتاحتها للمرأة الريفية والتى تعمل على زيادة التمكين الاقتصادى لها من خلال تمويل المشروعات متناهية الصغر فقد بلغت فى الصندوق الاجتماعى للتنمية حوالى ٤٦,٧٩٦ الف فرصة عمل تمثل ٩٢,٣ % ، فى حين يوفر صندوق التنمية المحلية حوالى ٣,٦٦٤ الف فرصة عمل تمثل ٧,٧ % من اجمالى عدد فرص العمل المتاحة من خلال الصندوقين معا والبالغ عدد ٥٠,٦٨٨ الف فرصة عمل خلال متوسط فترة الدراسة ٢٠٠٥-٢٠١٧ .

واخيرا فان متوسط تكلفة فرصة العمل من خلال التمويل المقدم من الصندوق الاجتماعى للتنمية بلغ حوالى ٢,٣٨ الف جنية / فرصة عمل فى حين ان المتوسط لصندوق التنمية المحلية حوالى ٤,٠٠٦ الف جنية / فرصة عمل . ويرجع ارتفاع تكلفة فرصة العمل فى صندوق التنمية المحلية عن الصندوق الاجتماعى للتنمية لوجود شرط المشاركة فى قيمة استثمارات المشروع بالاضافة لاختلاف طبيعة المشروعات الممنوح لها هذة القروض .

وعلى ضوء ماسبق يتضح تضاؤل وتدهور دور صندوق التنمية المحلية فى تمويل القروض الممنوحة للمرأة الريفية وهذا يتطلب اعادة النظر فى السياسة الاقراضية للصندوق فى مجال المشروعات متناهية الصغر والذى بدوره يؤدى إلى تنشيط وتفعيل دور الصندوقين فى التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية وبالتالى الإرتقاء بمستوى كفاءة الآداء الإقتصادى لها فى التنمية.

رابعا : الملامح العامة للسياسة الاقراضية للمشروعات متناهية الصغر:

تشير بيانات جدول (١٦) الى اهم الملامح العامة للسياسة الاقراضية للصندوق الاجتماعى للتنمية وصندوق التنمية المحلية للمشروعات متناهية الصغر الخاصة بالمرأة الريفية ، حيث تبين من مقارنة السياسة الاقراضية للصندوقين مايأتى :

١- الحد الاقصى لقيمة القرض الممنوح من الصندوق الاجتماعى للتنمية يفوق مثيله فى صندوق التنمية المحلية بحوالى ٢٠ الف جنية .

٢- الفترة اللازمة لصرف القرض من الصندوق الاجتماعى للتنمية والموسسات المنبثقة عنه اقل من نصف الفترة اللازمة من صندوق التنمية المحلية .

٣- تعدد مصادر تمويل الصندوق الاجتماعى للتنمية فى حين ان صندوق التنمية المحلية يعتمد على موارد ذاتية.

٤- صندوق التنمية المحلية افضل من الصندوق الاجتماعى للتنمية وذلك فى الضمانات المطلوبة للحصول على القرض ، وسعر الفائدة على القرض ، وفترة السماح لسداد القرض ، ومدة سداد القرض ، ونسبة كفاءة سداد القرض ، وعدم وجود وسطاء او مصاريف ادارية على القرض، كما ان السداد يكون مباشرة بالوحدات المحلية التابعة له فى المحافظات .

جدول (١٦) مقارنة بين اهم الملامح العامة للسياسة الاقراضية للصندوق الاجتماعى للتنمية وصندوق التنمية المحلية فى تمويل المشروعات متناهية الصغر للمرأة الريفية .

اوجة المقارنة	الصندوق الاجتماعى للتنمية	صندوق التنمية المحلية
الحد الاقصى للقرض	(50) الف جنية	(30) الف جنية
الفترة بين التقدم بالاوراق والحصول على القرض	شهر واحد	2-3شهور
سعر الفائدة على القرض	7-10 %	6 %
فترة السماح	٣ شهور	٣-٦ شهور
فترة سداد القرض	1.5سنة	2.5- 3.5 سنة
نسة كفاءة سداد القرض	٨٥ %	٩٥ %
جهة التعامل مع المقترض	جمعيات ومؤسسات اهلية وبنوك	الوحدات المحلية التابعة للصندوق بالمحافظات
وجود مصاريف ادارية	يوجد	لا يوجد
جهة سداد القرض	اخصائى التحصيل بالجهة الوسيطة	السداد بالوحدة المحلية
مصادر التمويل	اتفاقيات دولية ، منح ، قروض	موارد ذاتية
الضمانات المطلوبة	اقراض مباشر : سجل تجارى ، بطاقة ضريبية ، عقد ملكية او ايجار اقراض غير مباشر من خلال جهة وسيطة : سند اذن او ايصال امانة + ضامن	اقراض مباشر : سند اذن او ايصال امانة، او عقد حفظ ملكية + ضامن

المصدر : جمعت من لقاءات شخصية مع المسئولين فى الصندوق الاجتماعى للتنمية وصندوق التنمية المحلية ، بيانات غير منشورة ،عام ٢٠١٨ .

خامسا : مشاكل ومعوقات تمويل المشروعات متناهية الصغر :

يوجد العديد من المشاكل والمعوقات التى تؤثر فى السياسة الاقراضية للصندوق الاجتماعى للتنمية وصندوق التنمية المحلية والتى تؤثر بدورها فى التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية ، ويأتى فى مقدمتها عدم استقرار التبعية الادارية للصندوقين حيث تم دمج الصندوق الاجتماعى للتنمية الى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر التابع لوزارة التجارة والصناعة فى عام ٢٠١٧ ، فى حين تم نقل تبعية صندوق التنمية المحلية من جهاز بناء وتنمية القرية المصرية الى وزارة التنمية المحلية مما ادى الى وجود فجوات ادارية ومشاكل تخص الميزانية . وارتفاع سعر الفائدة الفعلى (٢٦,٥-٢٨ %) وبشكل غير مدروس ومبالغ فية فى الصندوق الاجتماعى للتنمية من خلال الموسسات والجمعيات الوسيطة . هذا الى جانب توقف الندوات الترويجية لنشاط صندوق التنمية المحلية بالمحافظات منذ عام ٢٠١٤ ، بالاضافة الى تغير القيادات والمسئولين بالوحدات المحلية بالمحافظات بقيادات جديدة ليس لها ادنى خبرة بنشاط الصندوق .

مع تاخر تشكيل مجلس ادارة صندوق التنمية المحلية ، وضعف مصادر تمويل الصندوق الامر الذى ادى الى تدهور دور صندوق التنمية المحلية خلال السنوات الاخيرة فى تمويل المشروعات متناهية الصغر فى مصر .

على ضوء ما سبق يتضح اهمية اخذ المشاكل السابقة بعين الجدية والاعتبار وتحجيمها حتى يمكن الارتقاء بمستوى الكفاءة التمويلية للصندوقين السابقين فى تمويل المشروعات متناهية الصغر الموجهة للمرأة الريفية وبالتلى زيادة التمكين الاقتصادى لها .

الملخص

اثبتت المرأة المصرية انها قادرة على تحمل المسئولية فى مختلف المجالات ، وفى كل المراكز التى تقلدتها . وقد تضمنت استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ قضايا المرأة بكل محاورها ، ويأتى على راسها زيادة تمكين المرأة اقتصاديا وذلك من خلال تحسين نسبة مشاركة المرأة فى العمل ورفع نسبة المشروعات الموجهة للمرأة ، و تكمن مشكلة البحث فى سعى الدولة إلى زيادة التمكين الاقتصادى للمرأة بصفة عامة والريفية بصفة خاصة فى مصر إلا أن الخصائص والسمات العامة للمرأة تعوق ذلك. واستهدفت البحث زيادة التمكين الإقتصادى للمرأة الريفية وذلك بتملكها وإدارتها والعمل بالمشروعات متناهية الصغر ويتم ذلك من خلال رفع كفاءة التمويل لتلك المشروعات. و اعتمد البحث فى تحليل البيانات وعرض ما توصل اليه من نتائج على الاسلوبين الوصفى والكمى . كما اعتمد البحث على بيانات ثانوية منشورة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، واخرى غير منشورة من مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بالصندوق الاجتماعى للتنمية وصندوق التنمية المحلية .

ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

على ضوء دراسة الخصائص والسمات العامة للمرأة الريفية تبين أن عدد الاناث غير المشتغلات (المتعطلات) اكثر تركيزا فى حالتى التعليم المتوسط والجامعى وفوق الجامعى حيث بلغت نسبة البطالة بهم حوالى ٩٦,٨ % وذلك من جملة الاناث المتعطلات فى الريف المصرى ، كما تبين ان عدد الاناث غير المشتغلات فى الريف المصرى يختلف من فئة عمرية الى اخرى الا انها اكثر تركيزا فى الفئات العمرية ما بين سن ١٥-٣٩ سنة حيث تمثل حوالى ٩٦ % من اجمالى الاناث المتعطلات فى الريف المصرى . وكذلك تبين إرتفاع الاهمية النسبية للاناث المشتغلات لدى الاسرة وبدون اجر حيث يمثلن ٤١,٠ % وذلك من جملة عدد الاناث المشتغلات فى الريف . وتبين ايضا اهمية النشاط الزراعى فى اتاحة فرص عمل لكل من الذكور والاناث على السواء ، الا ان نسبة عمل الاناث فى النشاط الزراعى ترتفع بشكل واضح ، حيث تعمل الاناث لدى الاسرة وبدون اجر مما يؤدى الى انخفاض دورها فى الدخل الاسرى وفى تمكينها إقتصادياً مما يقلل من دورها فى التنمية الريفية.

كما تبين تضاؤل دور صندوق التنمية المحلية مقارنة بالصندوق الاجتماعى للتنمية فى كل من عدد المشروعات والقروض المقدمة سواء الاجمالى منها او ما يخصص للمرأة خلال فترة الدراسة ٢٠٠٥-٢٠١٧. كما تزداد الامور تعقيدا اذا ما تبين التراجع الشديد فى دور صندوق التنمية المحلية خلال السنوات الاخيرة، الامر الذى ينعكس على تمكين المرأة إقتصادياً وبالتالى دورها فى التنمية الريفية من خلال المشروعات متناهية الصغر .

وبدراسة التوزيع الجغرافى لمشروعات المرأة الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية بمثيلتها الممولة من صندوق التنمية المحلية وفقا لمحافظات الجمهورية تبين ان نشاط الصندوق الاجتماعى للتنمية يتركز فى محافظات المنيا يليها الفيوم ثم يليها اسيوط ، فى حين صندوق التنمية المحلية قد تركز فى محافظات

سوهاج يليها المنوفية ثم يليها المنيا .كما ان محافظتى جنوب سيناء والبحر الاحمر اقل المحافظات تمويلا للمشروعات الخاصة بالمرأة من الصندوقين وهذا يعنى إختلاف دور الصندوق الإجتماعى للتنمية وصندوق التنمية المحلية فى التمكين الإقتصادى للمرأة عامة والريفية خاصة من محافظة إلى أخرى وفقاً لطبيعة المحافظة بالإضافة إلى العادات والتقاليد المنتشرة بتلك المحافظات والتى تحدد دور وحركة المرأة فى العمل الإقتصادى .

كما اتضح ان التمويل متناهى الصغر الممنوح للمرأة الريفية قد انحصر فى اربعة انشطة رئيسية زراعية فى الصندوق الاجتماعى للتنمية فى حين ان صندوق التنمية المحلية يوجد به اربعة انشطة رئيسية زراعية وانشطة اخرى غير زراعية. كما ان صندوق التنمية المحلية يشترط لمنح القرض مشاركة المقترض بحوالى ٢٠ % من اجمالى استثمارات المشروع. كما تبين ان فرص العمل التى تم اتاحتها للمرأة الريفية والتى تعمل على زيادة التمكين الاقتصادى لها من خلال تمويل المشروعات متناهية الصغر فقد بلغت فى الصندوق الاجتماعى للتنمية حوالى ٤٦,٧٩٦ الف فرصة عمل تمثل ٩٢,٣ % ، فى حين يوفر صندوق التنمية المحلية حوالى ٣,٦٦٤ الف فرصة عمل تمثل ٧,٧ % من اجمالى عدد فرص العمل المتاحة من خلال الصندوقين معا والبالغ عدد ٥٠,٦٨٨ الف فرصة عمل خلال متوسط فترة الدراسة ٢٠٠٥-٢٠١٧ .

كما تبين وجود العديد من المشاكل والمعوقات التى تؤثر فى السياسة الاقراضية للصندوق الاجتماعى للتنمية وصندوق التنمية المحلية وياتى فى مقدمتها عدم استقرار التبعية الادارية للصندوقين، إرتفاع سعر الفائدة الفعلى (٢٦,٥-٢٨ %) وبشكل غير مدروس ومبالغ فية فى الصندوق الاجتماعى للتنمية من خلال الموسسات والجمعيات الوسيطة . وضعف مصادر تمويل صندوق التنمية المحلية وغيرها من المشاكل الأخرى.

وعلى ضوء ماسبق فإن الدراسة توصى بأهمية ما ياتى :

١- استقلالية إدارة كلا من الصندوق الإجتماعى للتنمية وصندوق التنمية االمحلية عن باقى الصناديق الاخرى خاصة فيما يتعلق بتمويل المشروعات متناهية الصغر.

٢- عدم المبالغة فى سعر الفائدة للقروض متناهية الصغر المقدمة للمرأة الريفية حيث تبين وجود فرق شاسع بين سعر الفائدة المعلن والفعلى الذى يتم تحصيلة من المقترضات من الصندوق الاجتماعى للتنمية .

٣- عودة الندوات الترويجية لنشاط صندوق التنمية المحلية بالمحافظات وذلك للتعريف بدور الصندوق فى توفير القروض متناهية الصغر للمراة الريفية مما يشجعها على الاقتراض وانشاء مشروعات متناهية الصغر وبالتالى زيادة تمكينها اقتصاديا .

٤- استمرار متابعة تلك المشروعات مع تقديم كافة المعلومات والدعم الفنى لها، الى جانب استمرار الارتقاء بمستوى كفاءة العاملين فى مجال اقرض المرأة للمشروعات متناهية الصغر وذلك من خلال دورات تدريبية جادة مع التقييم المستمر لكفاءة آدائهم .

٥- زيادة مصادر التمويل لصندوق التنمية المحلية وذلك لزيادة عدد المشروعات متناهية الصغر التى يقوم بتمويلها بالاضافة الى زيادة قيمة القروض المقدمة منه للمراة الريفية .

٦- تسهيل الاجراءات الادارية والفنية للراغبين فى الاقتراض من الصندوق الاجتماعى للتنمية وصندوق التنمية المحلية ، الامر الذى يؤدى الى زيادة التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية وذلك من خلال رفع كفاءة التمويل للمشروعات متناهية الصغر وبالتالى تفعيل دورها فى التنمية الريفية .

المراجع :

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة ، ابريل ٢٠١٨ .

٢- الصندوق الاجتماعى للتنمية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، بيانات غير منشورة .

٣- ثريا صادق فريد (دكتور) ، اشرف كمال عباس(دكتور) ، دراسة تحليلية لبعض مؤشرات التنمية البشرية فى مصر ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد التاسع عشر ، العدد الرابع ، ديسمبر ٢٠٠٩

٤- سعيد عبد المقصود(دكتور) ، رفعت محمد على سلطان (دكتور) ، دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى نشر المشروعات الصغيرة بالريف المصرى ، مؤتمر الابتكار والتكنولوجيا الوطنية لبناء القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة المنصورة ، مارس ٢٠٠٢ .

٥- سعيد محمد السنهوتى (دكتور) ، تمويل التنمية الريفية التحديات والطموحات ، المؤتمر الحادى عشر للاقتصاديين الزراعين الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، سبتمبر ٢٠٠٣ .

٦- شادية صلاح الدين (دكتور) ، ثريا صادق فريد (دكتور) ، دور الائتمان فى مشاركة المرأة الريفية فى جهود التنمية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الثامن عشر ، العدد الثانى ، يونيو ٢٠٠٨ .

٧- شادية صلاح الدين (دكتور) ، محمود محمد خلاف (دكتور) ، دور بعض المؤسسات التمويلية فى تمويل قروض المرأة الريفية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الحادى عشر ، العددالاول ، مارس ٢٠٠١ .

٨- منى عبد العال دسوقى(دكتور) ، التمويل من اجل تنمية المرأة ، مؤتمر المرأة العربية فى الاجندة التنموية ٢٠١٥-٢٠٣٠ ، مصر، ٢٩ نوفمبر - ١ ديسمبر ٢٠١٥ .

٩- وزارة التنمية المحلية ، صندوق التنمية المحلية ، مركز المعلومات ودعم اتخاز القرار ، بيانات غير منشورة .

The Role of Micro-Finance in the Economic Empowerment of Rural Woman

Dr. Salwa Amer Khedr

Senior Researcher – Agricultural Economy Research Institute - Agricultural Research Center

Summary

The Egyptian woman proved its ability to cope with their responsibilities in almost all fields and positions. The sustained development strategy 2030 has included the case of woman with all of its aspects. On the top of these aspects, the economic empowerment of women through boosting its labor participation and increasing the number of projected oriented towards women. The problem addressed by the paper is the impediment of the state endeavors in woman economic

empowerment all over the state and in rural areas in particular by the special characteristics and features of women.

This research aimed at increasing the economic empowerment through her ownership, management and working in Nano-projects and through boosting the efficiency of the finance for these projects. The research adopted both the qualitative and quantitative approaches in analyzing the data and presenting the results. The data is taken from the secondary publications of the central Agency for Public Mobilization and Statistics and other non-published data from the Information and Decision Support Center of the Social Fund for Development and from the local development Fund.

The research has found some results, the most important results are:

In light of the study of the general features of the rural woman it has been found that the number of unemployed women are denser in the average, graduate and postgraduate sectors where the unemployment ratio is about 96.8% of the total unemployed women in Egypt's countryside. Also the number of unemployed women differs across age categories, however, the age between 15 and 39 is has the highest number and includes about 96 % of the total number of unemployed women in Egypt's countryside. Another important issue was revealed about the increase in relative importance of the females working for their families without salaries who represent 41.0 % of the total number of women employment in Egypt's countryside.

It has also been revealed that the role of the local development fund compared with that of the social development fund has retarded in terms of the number of the projects and the loans on both generic and women-oriented particular levels during the study period 2005-2017.

It has also been revealed that the Nano-finance offered to rural women has been limited to four main agricultural activities although other four no-agricultural activities are namely there in the finance portfolio.

A variety of problems and obstacles were found to affect the credit policy of the social development fund and the local development fund. On top of these obstacles the instability of the managerial referral of both funds, the increase in actual interest rate (26.5-28%) where this increase is not well studied and probably over estimated by the social development fund. Also among these obstacles is the weakness of the financial resources of the local development fund.

In light of the above mentioned findings, the research recommends the importance of the following:

- The independence of the social development fund and local development fund from other funds regarding the finance of Nano-projects.
- Limiting the interest rate for the loans offered to women-owned Nano-projects where a considerable difference was found between the announced interest rate and the actual interest rate collected from the borrowers of the social development fund.
- The provision of a marketing plan for the activities of the local development fund in the each governorate.
- The provision of effective training for women who plan to get loans for their Nano-projects with continuous follow-up and providing relative information and technical support for these projects.
- Continuous training of the workers employed in the field of Nano-finance for women through well planned training course and continuous assessment of their performance efficiency.